

المناطق الحرة كأحد أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

Free Zones as a Form of Foreign Direct Investment in Algeria

د. نادية بوراس¹، د. آسيا محجوب²

مخبر الدراسات البيئية والتنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي- تبسة

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (الجزائر)، nadia.bouras@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة (الجزائر)، assia.mahdjoub@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2025/09/30

تاريخ الاستلام: 2025/06/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية إنشاء المناطق الحرة في تطوير الاقتصاد الجزائري، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن مشروع المناطق الحرة في الجزائر عرف عدة تعثرات، إلا أن في السنوات الأخيرة خاصة مع صدور قانون 15-22 الصادر سنة 2022 والتشريعات تواجبت الإرادة السياسية لتحقيق هذا المشروع، والتوجه نحو إنجاز ثمانية مناطق حرة.

كما تبين أن أهم الامتيازات المرجوة من إنشاء المناطق الحرة في الجزائر هي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمحلي، تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتوفير النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي؛ التبادل التجاري؛ التنوع؛ التوظيف؛ الصادرات؛ المناطق الحرة.

Abstract:

This study aims to explore the significance of establishing free zones in the development of the Algerian economy. The study adopts a descriptive-analytical methodology and concludes that the free zone project in Algeria has faced several setbacks. However, recent developments particularly the enactment of Law 22-15 in 2022 and subsequent legislative reforms demonstrate a clear political will to implement this initiative, with plans underway for eight free zone projects.

The findings also reveal that the most significant anticipated advantages of establishing free zones in Algeria include attracting foreign direct investment (FDI), stimulating domestic investment, achieving economic diversification, enhancing non-hydrocarbon exports, and securing foreign currency reserves.

Keywords: Foreign direct investment; trade exchange; diversification; employment; exports; free zones

تنتشر حول العالم العديد من المناطق الحرة التي كان لها آثارا إيجابية على تنشيط التبادلات التجارية بين الدول وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ونظرا لتبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات لم تستطع الجزائر الوصول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، نتيجة لتذبذب أسعار البترول مع تزايد شدة الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية 2008 والأزمة الصحية كوفيد، وكذلك التوترات السياسية كالحرب الأوكرانية، ولهذا وضعت الجزائر في السنوات الأخيرة عدة إستراتيجيات وبرامج لتطوير قطاعها الاقتصادية بشكل متوازن، ورافق هذا التوجه وضع عدة مشاريع لإقامة مناطق حرة فيها.

مما سبق مكن طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

فيما تتمثل الأهمية الاقتصادية لإنشاء المناطق الحرة بالنسبة للجزائر؟

من خلال التساؤل السابق تبرز الأسئلة الفرعية الآتية:

❖ ما هي مقومات إنشاء المناطق الحرة في الجزائر.

❖ إلى أي مدى تطور الإطار التشريعي الخاص بالمناطق الحرة في الجزائر؟

❖ في مات تتمثل الامتيازات المرجوة من إنشاء مناطق حرة في الجزائر؟

وللإجابة على التساؤلات السابقة تم اقتراح الفرضية الرئيسية الآتية:

تعد المناطق الحرة أحد أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تسعى الجزائر لإقامتها لجذب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق التكامل بينها وبين الاستثمارات المحلية.

كما تم وضع الفرضيات الفرعية كما يلي:

✓ تسعى الجزائر إلى توفير مقومات إنشاء المناطق الحرة من خلال مباشرة عدة مشاريع كبرى.

✓ يعرف الإطار التشريعي الخاص بالمناطق الحرة في الجزائر عدة تطورات في السنوات الأخيرة.

✓ تتمثل الامتيازات المرجوة من إنشاء مناطق حرة بالجزائر في زيادة حجم الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ويتمثل الهدف من هذه الدراسة في:

✓ توضيح الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة .

✓ معرفة المقومات الأساسية التي يتطلبها إنشاء المناطق الحرة.

✓ التركيز على تطور الإطار التشريعي الذي يدعم إنشاء المناطق الحرة في الجزائر.

✓ توضيح الامتيازات المتوقعة من إنشاء المناطق الحرة في الجزائر.

ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في مختلف عناصر هذه الدراسة.

أولاً: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

من أجل التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر سيتم التعرض إلى مفهوم الاستثمار، مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، مكوناته وأنواعه.

1. مفهوم الاستثمار

يعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية على أنه: "عملية استغلال رأس المال لإنشاء مشروعات جديدة أو استكمال مشروعات قائمة". (الغريباوي، 2020، صفحة 16)

وكذلك يعرف بـ: "التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع، أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته". (شيب، 2009، صفحة 17)

ويعرف أيضاً على أنه: "توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الربح والمال عموماً، وقد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي" (حردان، 1997، صفحة 30)، حيث يعنى الاستثمار المادي بالموجودات مادية كالأراضي، والبنائيات، السلع المعمرة، الآلات والمعدات، السيارات... الخ؛ بينما يعنى الاستثمار غير المادي بالموجودات مالية غير مادية التي منها النقود، الودائع تحت الطلب، الودائع لأجل، السندات والأسهم... الخ.

وهناك من يعرف الاستثمار على أنه: "التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة، و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة، وتعوض عن عامل المخاطرة الموافق للمستقبل". (خريوش و رضا أرشيد، 2022، صفحة 13)

وعليه فالاستثمار يقصد به: توظيف الأموال في عدة مجالات استثمارية بهدف استحداث إنتاج جديد، أو توسيع الإنتاج الحالي، ويصطلح به زيادة وتكوين رأس المال والثروة على مستوى الاقتصاد والمجتمع.

ويوجد عدة معايير لتحديد أنواع الاستثمار من بينها تقسيم الاستثمار من حيث الوطن، حيث يمكن وفق هذا المعيار تقسيمها إلى نوعين:

- الاستثمارات الأجنبية: هي "جميع الفرص المتاحة لتوظيف الفوائض النقدية في الأسواق الأجنبية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة". (الخضيرى، 2000، صفحة 21)
- ويعرف كذلك بأنه: "تقديم الأموال المادية والمعنوية من شخص طبيعي أو معنوي لا يحمل جنسية الدولة للمساهمة المباشرة أو غير المباشرة في مشروع قائم أو سيتم إنشائه للقيام بنشاط اقتصادي ما خلال مدة معقولة من الزمن". (الغريباوي، 2020، صفحة 16)
- الاستثمارات المحلية: وهي "الأصول والاستثمارات التي ينشئها ويتولاها المستثمرون سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين أو خواص شريطة أن يكونوا مقيمين داخل حدود هذه البلد، دون النظر إلى مصدر تمويل تلك الاستثمارات سواء كانت محلية أو خارجية، ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات قصيرة أو طويلة الأجل". (الخضيرى، 2000، صفحة 21)

2. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته حوالي 10 بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10 بالمائة من القوة التصويتية". (إسماعيل و آخرون، 2022، صفحة 5)

وكذلك عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكيم الإداري بين شركتين هي البلد الأم (البلد الذي تنتمي له الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في دولة أخرى (البلد المستقبل أو المضيف)". (القادر، 2004، صفحة 4)

ويعرف صندوق النقد الدولي FMI الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من أنواع الاستثمارات الدولية، وهو يعكس هدف حصول كيان أي عون اقتصادي في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (قدي، 2003، صفحة 253)

وعليه يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو للتوسع في مشروعات قائمة، وهو لا يشتمل على نقل الموارد فقط، وإنما تملك وحياسة الأصول في البلد المضيف. ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث:

- ✓ يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً عندما يبرم أحد المستثمرين الأجانب علاقة طويلة الأجل مع إحدى المشاريع ويمتلك نسبة 10% أو أكثر من رأس مال المشروع وفي عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر قدراً ملحوظاً من التأثير والنفوذ على إدارة ذلك المشروع. (محمد، 2005، صفحة 19) وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يشمل الإشراف والرقابة مع تحمل مسؤولية ما تحقق من نتائج سواء أرباح أو خسارة تبعاً لنسبة رأس المال التي ساهم بها في تلك المؤسسة، فهو وسيلة لتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية ويحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح، بل تتعدى إلى أهداف إستراتيجية كالبحث عن نمو واستمرارية المؤسسة ... وغيرها.
- ✓ أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيقصد به الاستثمار في المحفظة المالية أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة، أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري. (قحف، 2001، صفحة 13) فهو استثمار محفزي يتم بمجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي سريع.

3. مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في: (الجبوري، 2014، الصفحات 34-35)

1.3. رأس المال المساهم به

يشمل رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة، بالإضافة إلى الحيازة والاندماج. وهذا يتم من طرف مستثمر أجنبي في البلد المضيف وليس في البلد الأصلي.

2.3. الأرباح المعاد استثمارها

وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كالأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، والتي يعاد استثمارها في اقتصاد البلد المضيف.

3.3. القروض داخل الشركة

تتمثل معاملات الدين داخل الشركة بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها، وتشير إلى القروض طويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.

4. أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استثمار أجنبي مباشر وارد واستثمار أجنبي مباشر صادر، ويشمل النوع الأول إستثمارات المشتركة والاستثمارات المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي، إضافة إلى مشروعات أو عمليات التجميع، والاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة، وكذلك الاستثمار في المناطق الحرة، كما يشمل النوع الثاني عدة أشكال كالاستحواذ والاندماج.

1.4. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر الوارد قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في اقتصاد محلي مع جلب رأس مال أجنبي إليها، ويتم هذا من خلال أحد الصور الآتية:

1.1.4. الاستثمار المشترك

يتم الاستثمار المشترك من خلال الاتفاق بين طرفين استثمائيين، طرف وطني والآخر أجنبي يمكن أن يكون شخص معنوي (شركة دولية النشاط) تابع للقطاع العام أو القطاع الخاص ويتم بشكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية، تسويقية، ومالية.

ويمكن أن تكون الاستثمارات المشتركة على شكل عمليات الاندماج والاستحواذ، تكون عملية الاندماج بموجب عقود قانونية بين الأطراف التي لها علاقة بالاندماج، وله عدة صور منها اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة وبذلك تزول الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة لتحل محلها الشركة الأصل، أو تندمج شركات قائمة مع بعضها وبذلك تزول الشخصية القانونية للشركات المندمجة وتبرز شخصية قانونية جديدة تحل محل الشركات المندمجة، من حيث التبعات القانونية يقع عبء تحمل الالتزامات في جميع صور الاندماج بموجب القانون على الشركات الدامجة، حيث تحل محل الشركات المندمجة في جميع حقوقها والتزاماتها القانونية، ويكمن الفرق الرئيس بين الاندماج والاستحواذ أنه في الحالة الأولى تزول الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة، أما في الاستحواذ، فتظل الشركة المستحوذ عليها تتمتع بشخصيتها القانونية وتعمل تحت ظل الشركة المستحوذة. (إسماعيل و آخرون، 2022، صفحة 7)

2.1.4. إنشاء شركة جديدة تابعة للشركة الأم

الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي هي أكثر الأنواع تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات، حيث تقوم باستثمار جزء من رأس مالها في دولة أخرى من خلال مشروعات إنتاجية، أو خدمة مملوكة لها بالكامل، وهي المسؤولة عن العمليات الإدارية والإنتاجية والتسويقية، وتكون هنا درجة المخاطرة عالية نسبياً مقارنة بالاستثمار المشترك، وتستطيع الشركات الدولية امتلاك مشاريع استثمارية في البلد المضيف عن طريق شراء شركة محلية قائمة بتجهيزاتها وخطوطها الإنتاجية واستعمال العمالة الموجودة فيها – إذا سمحت الأنظمة السائدة في البلد المضيف – أو عن طريق قيام الشركة الدولية بإنشاء شركة جديدة بالكامل في البلد المضيف استناداً إلى دراسات الجدوى الاقتصادية المنجزة، والخاصة بهذا الإنشاء أو الاستثمار. (الخصر، 2007، صفحة 52)

تبرز أهمية هذا النوع من الاستثمارات في تحسين الاقتصاديات المحلية من خلال جلب الثروة مصحوبة بالتقنيات الحديثة، وخلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية، وتعتبر الأموال الأجنبية التي تدخل الاقتصاد المحلي استثمارات داخلية أو واردة.

3.1.4. مشروعات أو عمليات التجميع

يتم فيه الاتفاق على أن يزود المستثمر الأجنبي الطرف المحلي بمكونات منتج معين يتم تجميعها لتصبح منتج نهائي الصنع، وهنا يكون نقل التكنولوجيا أقل، وذلك لخوف الشركات صاحبة المنتج من تفشي أسرار التكنولوجيا المستخدمة في صناعة هذا المنتج، حيث تعتمد إلى الطرف المحلي بعمليات ميكانيكية بسيطة لا تستحق قدرا عاليا من التقنية أو التأهيل.

4.1.4. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة

يكون في شكل عقود امتياز لمدة تتراوح بين 20 – 50 عاما ويوجه هذا الشكل إلى مشاريع البنية الأساسية، مثل بناء محطات الكهرباء أو المطارات أو الطرق، ثم استغلالها لمدة متفق عليها على أن يعود الاستثمار في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، وهذا النوع مفيد للطرفين حيث أن الدولة تستفيد من التمويلات التي تتوافر عليها الشركات متعددة الجنسيات في بناء مشروعات البنية الأساسية والتي تستفيد منها في المستقبل عند انتقال ملكيتها إليها، وفي الجانب المقابل يرى المستثمر الأجنبي أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية وتعود عليه بعائد اقتصادي خلال فترة الامتياز. (عبد المطلب، 2006، الصفحات 185-186)

5.1.4. الاستثمار في المناطق الحرة

يعد الاستثمار في المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعد المناطق الحرة المرحلة الثانية في سلم التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، عرفت اتفاقية كيوتو المنطقة الحرة على أنها: "جزء من الإقليم أو الدولة، حيث أن السلع المنتجة أو المقدمة فيه تعتبر خارج المنطقة الجمركية وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية". (حسان و حداد، 2021، صفحة 175)

وتعرف أيضا المنطقة الحرة بأنها: مناطق معفاة من الرسوم الجمركية، وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من الأنشطة بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت) والشحن والتخزين والتوزيع". (عبد القادر و فتوح، 2019، صفحة 142)

كما عرفت المناطق الحرة على أنها: "عقارات (مناطق صناعية) تقع داخل سياج جمركي على مساحة تتراوح بين 10 و 500 هكتار مخصصة للمنتجات التصديرية، وتتمتع الصناعات القائمة فيها بمزايا التجارة الحرة من حيث الأنظمة والقوانين، وتتمتع الشركات القائمة فيها والتي تكون في معظمها أجنبية بمعاملات تفضيلية في ما يتعلق باستيراد المواد الوسيطة وما يترتب عليها من الضرائب وتوفير البنية الأساسية، كما تعفى الشركات من الأنظمة واللوائح المطبقة على الصناعات القائمة في أماكن أخرى من الدولة. (مداحي و أوسير، 2020، صفحة 176)

وعليه يمكن القول أن المنطقة الحرة هي مساحة من أراضي الدولة المضيفة تحددها خارج المنطقة الجمركية، ويسمح للشركات المتواجدة فيها ممارسة نشاطاتها بحرية سواء متعلقة بالتصنيع أو التجارة أو حتى تقديم الخدمات بدون قيود أو رسوم أو ضرائب جمركية أو ضرائب أخرى معمول بها في نطاق المنطقة الجمركية.

يمكن تقسيم المناطق الحرة إلى مناطق حرة تجارية، المناطق الحرة الخدمية. المناطق الحرة الصناعية كما يلي: (حسان و حداد، 2021، صفحة 176)

- ✓ المناطق الحرة التجارية يقوم نشاطها على استيراد سلع من خارج الدولة أو من داخلها بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب، مع إمكانية إجراء بعض العمليات دون المساس بجوهر السلع، كالفرز والتعبئة والتغليف.
- ✓ المناطق الحرة الصناعية تمنح للمتعاملين الاقتصاديين حوافز ضريبية وتوفر لهم منشآت قاعدية حديثة وأنظمة صناعية جيدة، تسمح باستقطاب الاستثمارات.
- ✓ المناطق الحرة الخدمية، ظهرت العديد من أشكال المناطق الحرة الخدمية منها التكنولوجية، الفلاحية، السياحية.

وكذلك تقسم المناطق الحرة إلى مناطق حرة عامة وأخرى خاصة كما يلي: (لوكال و مجاني، 2017)

- ✓ المناطق الحرة الخاصة هي قطع أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد لعدم توافر مساحات بالمناطق الحرة العامة، أو للتأثير الإيجابي لهذا الموقع كضرورة قربه من مصادر المواد الخام، أو أحد موانئ التصدير، أو طريق بري سريع، و يقوم المستثمر عادة باختيار موقع مشروعه الذي يرغب في إقامته كمنطقة حرة خاصة إما بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستئجار لحسابه، كما يتولى توصيل المرافق إلى هذا الموقع، وتوفير ممثلين عن الجمارك و أمن الموانئ والهيئة لتخليص إجراءات دخول و خروج البضائع.
 - ✓ المناطق الحرة العامة هي مناطق تخضع لسيادة الدولة و تقع في أغلب الأحيان على أحد منافذ الدولة البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، و يتم تحديدها بالأسوار العازلة و ذلك لفصلها عن باقي أقاليم الدولة، وتضم المنطقة العامة مجموعة من المشروعات الاستثمارية التي تقام للاستفادة من حوافز و مزايا الاستثمار في هذه المنطقة، و تقوم الدولة بتوفير البنية التحتية اللازمة لممارسة النشاط داخل هذه المناطق من كهرباء، مياه، صرف صحي ... الخ.
- وأهم ما يميز المناطق الحرة ما يلي:

- يرتبط الاستثمار في المناطق الحرة بمناطق محددة تقع عموماً قرب الحدود البرية أو البحرية.
- يطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، حيث تعزل المنطقة الحرة عن بقية أقاليم الدولة المضيفة، وتقع عادة في مساحة محددة ويتم عزلها جمركياً عن بقية أقاليم الدولة.
- لا يخضع الاستثمار الأجنبي لقوانين خاصة تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة.
- تمنح معظم الدول المناطق الحرة المتواجدة في أقاليمها إعفاءات جمركية وضريبية وتفاوت من إقليم دولة إلى أخرى،
- تتميز برفع القيود التنظيمية والبيروقراطية، مقارنة بالمحيط الاقتصادي المحلي، أين تتميز التعاملات داخل المناطق الحرة بالبساطة والمرونة والسرعة في المعاملات الإدارية ويستخدم فيها نظام جبائي واضح ومرن.
- الحرية في استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج مع التمتع بنظام الصرف والتحويل دون قيود؛
- إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية.
- المساواة بين المستثمرين المتواجدين داخل المنطقة الحرة سواء كانوا أجانب أو محليين في الحقوق والواجبات فالحوافز والضمانات الممنوحة يستفيد منها كل المتعاملين دون استثناء.
- يجب أن تتوفر بالمنطقة الحرة بنية تحتية مناسبة للإنتاج، التخزين، النقل والتصدير.

2.4. الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر

تقوم شركة محلية بتوسيع عملياتها إلى بلد أجنبي، وتلجأ إليها تلك الشركات إذا أصبحت أسواقها المحلية مشبعة وتوفر فرص استثمارية أفضل في الخارج، وتقوم العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية وغيرها باستثمارات

مكثفة خارج أسواقها المحلية، ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عدة صور منها قيام الشركات بإنشاء شركة تابعة للشركة الأم في بلد أجنبي، كما يمكن أن يحدث الاندماج أو الاستحواذ أيضاً في بلد أجنبي.

ثانيا- مقومات إنشاء المناطق الحرة بالجزائر

يوجد العديد من المتطلبات الواجب توفرها من أجل إنشاء المناطق الحرة، منها ما هو مرتبط بالجانب السياسي والأمني، ومتطلبات أخرى متعلقة بالجانب الاقتصادي، إضافة إلى الجانب التشريعي والموقع الجغرافي، والبنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية، في المقابل تزخر الجزائر بالكثير من المقومات والامتيازات التي يمكن استغلالها من أجل نجاح هذا المشروع.

1.2. المقومات المتعلقة بالجانب السياسي والأمني

تتمثل متطلبات إنشاء المناطق الحرة والمتعلقة بالجانب السياسي والأمني في:

- الإرادة السياسية، فرغم انتعاج أغلب دول العالم النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق، إلا أن للإرادة السياسية أهمية بالغة في إنجاز المشاريع الاقتصادية، كما لا بد أن تتوافق السياسات التي تتبعها الدولة المضيفة مع مصالح الشركات المستثمرة.
- توفر استقرار سياسي في الدولة المضيفة، فالإطرابات السياسية تحد من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- قبول التنازل عن بعض الحقوق السيادية في المناطق التي تتعارض مع قانون وأنظمة الاستثمار في المناطق الحرة، خاصة التي تتعلق بالضرائب والرسوم.
- استقرار الجانب الأمني للدولة المضيفة، والعلاقات الطيبة مع دول الجوار لتقليل درجة المخاطرة لرأس المال المستثمر.

ورغم تأخر إنجاز مشروع المناطق الحرة في الجزائر وتعثره لعدة سنوات، إلا أن منذ سنة 2022 تواجدت إرادة سياسية قوية للتوجه في هذا المسار وهذا ما يعكسه صدور قانون الاستثمار والقانون 15-22 المتعلق بالعودة إلى مشروع المناطق الحرة.

و إيماناً بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات، وفي هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانوناً متعلقاً بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة.

كما تعرف الجزائر استقراراً أمنياً وسياسياً رغم ما عرفته من مشاكل الفساد الإداري والمالي سنة 2018 حيث حافظت على استقرارها من خلال تعديل الجانب التشريعي واتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذا الوضع.

ولقد تبنت الجزائر إستراتيجية دفاعية تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها الوطنية، وضمان أمنها القومي، وتأمين حدودها في ظل تحولات البيئة الإقليمية والدولية، وتنامي التهديدات من الإرهاب والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة. ، وعلى المستوى الإقليمي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة للجزائر وامتداد طبيعي لها، لذلك فمختلف التهديدات التي تحدث في الساحل الإفريقي تؤثر على الأمن في الجزائر، هذا ما جعل الجزائر تهتم بما يجري في المنطقة من خلال تسوية وحل النزاعات بالطرق السلمية. (سهايلية، 2023، صفحة 89)

2.2. المقومات المتعلقة بالجانب الاقتصادي

تتمثل متطلبات إنشاء المناطق الحرة والمتعلقة بالجانب الاقتصادي في:

- تطور النظام المالي والمصرفي في الدولة المضيفة وفق المعايير الدولية، وكذلك التزام أسواق المال بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية.
- توفر بيئة اقتصادية مستقرة ذات معدلات نمو متزايدة، مع الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها.
- وجود مزايا تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة.
- توفر الأيدي العاملة المؤهلة والمدرّبة، والقادرة على استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة.
- تنوع صادرات وواردات الدولة المضيفة.

ورغم اعتماد الاقتصاد الجزائري على مداخيل المحروقات بالدرجة الأولى، إلا أنها توجهت إلى تطوير نظامها المالي والمصرفي والاعتماد على نظم المراجعة والتدقيق الدولي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تشجيع الاستثمار المحلي، إضافة إلى إتباع عدة إستراتيجيات في مجال التنويع الاقتصادي خاصة في مجال الزراعة والطاقات المتجددة والصناعة وقطاع الخدمات، وهذا من أجل توفير بيئة اقتصادية مستقرة مع تحسين معدلات النمو الاقتصادي دون إهمال الجانب الاجتماعي.

ولقد توجهت الجزائر نحو الصيرفة الإلكترونية من خلال إدخال وسائل إلكترونية متطورة، بما في ذلك من طرق الدفع الإلكترونية مثل التحويل المالي الإلكتروني والمقاصة الإلكترونية، كما تستخدم أيضا نظام التسوية الكلية، وأجهزة الصراف الآلي و الإنترنت البنكي، ولا تزال تسعى إلى مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال الصيرفة من أجل مسايرة التقدم الحاصلة في الميدان البنكي في ظل نمو الأسواق والمصارف . (بوعكة و براهمي، صفحة 603)

3.2. المقومات المتعلقة بالجانب التشريعي

من بين أهم المتطلبات المتعلقة بالجانب التشريعي ما يلي: (بن علال و آخرون، 2019، صفحة 91)

- توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها، وتوفير المزايا والحوافز التي تقدم للمستثمرين.
- الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم والتقاضي والتحكيم والتعامل مع الاستثمار الأجنبي.
- وجود نظم قضائية مستقلة وذات كفاءة تحمي سلطة القانون وحقوق الملكية والعقود، وتوافر الأطر التشريعية والتنظيمية التي تمنع الاحتكار في القطاع العام أو الخاص وتحد من الفساد الإداري وتعزز الانفتاح والمنافسة.

ولقد مر الإطار القانوني المتعلق بإنشاء المناطق الحرة في الجزائر بعدة تقلبات سيتم التوسع فيها لاحقا. إضافة إلى ما سبق فإن التطور الاقتصادي، الذي أصبح يعتمد على التكنولوجيا الرقمية بشكل أساسي يلزم المشرع الجزائري أن يضع نظام قانوني لضبط كيفية الاعتماد على البنوك الرقمية في الجزائر والتحول الرقمي. (دغبوج، 2025، صفحة 605)

4.2. المقومات المتعلقة بالجانب الجغرافي

يؤثر الجانب الجغرافي إلى حد كبير على مدى نجاح المناطق الحرة التي تتطلب:

- الموقع الاستراتيجي والذي يكون قريب من الأسواق .
- قرب الموقع من خطوط التجارة الدولية، كالموانئ البحرية أو على الحدود أو بالقرب من المطارات.
- مناطق ذات بيانات وظروف مناخية معتدلة نسبيا.

والجزائر من حيث الموقع الجغرافي تمتلك مقومات هامة فهي تتوسط خريطة العالم، فهي بوابة القارة الإفريقية وتطل على البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كلم، والذي له أهمية كبيرة في الملاحة البحرية لكونه يتوسط ثلاثة قارات: إفريقيا، أوروبا وآسيا، وتعد الجزائر أكبر بلد إفريقي من حيث المساحة والعاشر عالميا، وتمتلك حدود مع سبعة دول.

5.2. البنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية

وتتعلق بكل ما هو ضروري لإنشاء المشاريع الاستثمارية وتسهيل عملها، من الطرق والموانئ والمطارات، وشبكة الكهرباء وشبكات المياه والطاقة المستخدمة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال المتطورة، وفي هذا الجانب باشرت الجزائر عدة مشاريع كبرى تتعلق بالبنية التحتية وكذلك تطوير شبكة الانترنت بما يخدم إنشاء المناطق الحرة. والجزائر من بين الدول التي تسعى لتأسيس بيئة استثمارية تنعكس إيجابا على أدائها الاقتصادي وتكون له حافزا للاستثمار الأجنبي (عقون و غضبان، 2021)، وهذا لا يتحقق إلا بعد إقامة بنية تحتية قوية.

ثالثا: تطور الإطار التشريعي للمناطق الحرة في الجزائر

تبنى المشرع الجزائري فكرة مشروع المناطق الحرة في سنة 1993، فتعددت النصوص القانونية الخاصة به، إلا أنها لم تجد سبيلا للتطبيق الفعلي، ليتم التخلي عنه سنة 2006، وبعد حوالي 30 سنة من تاريخ تبني هذا المشروع، وضع المشرع الجزائري قانون المناطق الحرة في سنة 2022.

1. قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93

لقد أدرج مصطلح المناطق الحرة في التشريع الجزائري لأول مرة بتعديل قانون الجمارك بموجب قانون المالية لسنة 1993، ثم صدر قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5، حيث تضمن المادة 25 التي نصت على: "يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني (تسمى مناطق حرة)، حيث تتم عملية الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة، وتتم المعاملات في هذه المناطق بمعاملات قابلة للتحويل على مستوى بنك الجزائر وخاضعة لنصوص تنظيمية لاحقة". (مشتي، 2023، الصفحات 561-562)

2. المرسوم التنفيذي 320/94

بعد صدور قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 جاء المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 والمتعلق بالمناطق الحرة والذي أعتبر في تلك الفترة ثورة في التشريعات الاقتصادية، والذي وضع نهاية للاقتصاد الموجه الذي أتبعته الجزائر بعد الاستقلال، وعرف هذا المرسوم المناطق الحرة بأنها: "مساحات مضبوطة الحدود تمارس فيها نشاطات صناعية وخدمية أو تجارية طبقا للشروط الواردة في المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي 12-93". (مشتي، 2023، صفحة 652).

ولقد جاء في المرسوم التنفيذي 320/94 ما يلي: (لوكال و مجاني، 2017، الصفحات 7-8)

- يمنح استغلال المنطقة الحرة و تسييرها إلى شخص معنوي عمومي أو خاص بعد إجراء مزايدة وطنية ودولية، مفتوحة أو محدودة أو عن طريق التراضي.
- يصدر المتعاملون و يستوردون بحرية خدمات و بضائع يستلزمها إقامة المشروع و سيره حسب النظام الجمركي والجبائي والمصرفي الخاص المحدد في التشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تخضع عمليات تزويد المتعاملين الموجودين في المنطقة الحرة بالسلع و الخدمات انطلاقا من التراب الجمركي، لتنظيم التجارة الخارجية و مراقبة الصرف والنظام الجبائي والجمركي المطبق على التصدير.

وجاء في المرسوم التنفيذي رقم 106-97 لسنة 1997 إنشاء المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل بمساحة 5,23 كلم² حيث وقع الاختيار عليها بحكم موقعها الجغرافي، فهي قريبة من كل شبكات النقل، تبعد بـ 40 كلم من ميناء جنجن، و 40 كلم مطار الطيبير وقريبة من السكك الحديدية، لهذا أنفقت مبالغ مالية ضخمة من أجل تهيئتها، إلا أنه تم إلغاء المشروع في سنة 2001 حيث ألغيت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 106-97.

3. الأمر 02-03

رغم أهمية قانون ترقية الاستثمار رقم 93/12 والمراسيم التنفيذية التي جاءت على إثره، إلا أنه تم إلغاؤه بموجب الأمر 03-01، ثم صدر الأمر 02-03 الذي يعد أول إطار قانوني في التشريع الجزائري الذي تناول حصرا أحكام المناطق الحرة على ضوء التغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية منذ سنة 1993، ولقد تبني الأهداف التالية:

- ✓ إمكانية بيع جزء من السلع المنتجة في المناطق الحرة مقابل دفع حقوق ورسوم حسب القوانين المعمول بها.
- ✓ السماح للمستثمرين المقيمين والوطنيين بالاستثمار في المناطق الحرة.
- ✓ إمكانية إنشاء منطقة حرة على وعاء عقاري خاص تخضع لرقابة الدولة.
- ✓ اتباع نظام الاتفاقيات في مجال علاقات العمل.
- ✓ التخلي عن المناطق الحرة ذات الطابع التجاري.

ولقد ألغي الأمر 02-03 بعد ثلاثة سنوات من صدوره، وهذا أدى إلى وجود فراغ قانوني دل على التخلي عن مشروع المناطق الحرة في تلك الفترة حيث جمد المشروع في 10 نوفمبر 2004، ثم ألغي في جوان 2005.

4. القانون 15-22

في سنة 2022 تم العودة مجددا لوضع إطار قانوني لإقامة مناطق الحرة وهذا من خلال القانون 15-22 حيث صدر قانون المناطق الحرة وقانون الاستثمار، كما صادقت الجزائر على اتفاقية المناطق الحرة القارية الإفريقية "زليكاف" التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جويلية 2022. لتعزيز التبادل التجاري مع 54 دولة إفريقية.

يهدف القانون 15-22 إلى تحديد القواعد المنظمة للمناطق الحرة، ويعرفها في المادة 2 بـ "المناطق الحرة هي فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي حيث تمارس بها نشاطات صناعية و/أو تجارية و/أو تقديم خدمات وهي خاضعة لأحكام هذا القانون". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، 20 جويلية 2022)

ولقد أشتمل القانون 15-22 على العديد من الأحكام العامة وأحكام متعلقة بالنشاط ونظام التشغيل من بينها الآتية: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 49، 20 جويلية 2022)

- تنشأ المنطقة الحرة بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتجارة و/أو الوزراء المعنيين، يحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها ومكوناتها وسيرها وطابعها، وكذلك النشاطات المرخص ممارستها فيها، عند الاقتضاء.
- إذا كانت المنطقة الحرة تضم ميناء أو مطارا بكامله أو جزءا منه أو النقاط الحدودية للعبور، يبقى التشريع والتنظيم المطبق على الأملاك الوطنية والنشاطات المرفئية أو المطارية أو النقاط الحدودية للعبور وكذا النشاطات الأمنية ساريين بالنسبة للمطار أو المرفأ المعني أو النقاط الحدودية للعبور، لاسيما فيما يخص المهام المتصلة بممارسة صلاحيات السلطة العمومية.
- يمنح امتياز تسيير المنطقة الحرة مقابل إتاوة يجب دفعها لدى إدارة الأملاك الوطنية
- يخضع التعامل المكلف بتسيير المنطقة الحرة للتشريع والتنظيم الخاصين بالجمارك والصرف والبيئة وكذا التشغيل والضمان الاجتماعي.
- تعفى النشاطات التي تمارس في المنطقة الحرة من جميع الحقوق والضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، في ما عدا:

✓ الحقوق والرسوم المتعلقة بالمركبات والسيارات السياحية باستثناء المركبات والسيارات المتصلة بالاستغلال.

✓ المساهمات والاشتراكات في نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.

- يمكن المتعاملين الذين ينشطون في المنطقة الحرة تصدير واستيراد السلع والخدمات بكل حرية حسب النظام الجبائي والنظام الجمركي ونظام الصرف المنصوص عليها في هذا القانون.
- تخضع علاقات العمل بين الأجراء والمتعاملين المتواجدين في المنطقة الحرة لعقود عمل مبرمة بحرية بين الطرفين. وتبقى اليد العاملة الوطنية خاضعة لأحكام التشريع الوطني في مجال الأعباء الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

5- المرسوم تنفيذي رقم 24-168

صدر في الجزائر مرسوم تنفيذي رقم 24-168 مؤرخ في 28 ماي 2024، نشر في العدد 36. 2024، يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم استغلال المناطق الحرة في الجزائر ووضع إطار قانوني واضح لعملية منح الامتيازات وتسيير هذه المناطق بهدف تعزيز الاستثمار والتجارة، وأهم ما جاء فيه:

- ✓ يوضح الإجراءات والكيفيات المتبعة لمنح امتياز تسيير المناطق الحرة.
- ✓ يحوي تفاصيل حول الشروط التي يجب أن يتضمنها دفتر الشروط النموذجي والاتفاقية النموذجية التي يتم إبرامها مع المستثمرين.
- ✓ إنشاء لجنة وطنية استشارية، حيث بموجب هذا المرسوم تم إنشاء لجنة وطنية استشارية للمناطق الحرة، يرأسها وزير التجارة وتضم ممثلين عن وزارات وهيئات أمنية، لتقديم المشورة حول مسائل تتعلق بتسيير وتقييم أداء المناطق الحرة.
- ✓ إنشاء المنطقة الحرة التجارية تندوف وتحديد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها ومكوناتها وتسييرها وطابعها وكذلك النشاطات المرخص بممارستها فيها، وتتكفل الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي بإنجاز الأشغال اللازمة لاستغلالها. (الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة في 28 ماي 2024)

رابعاً- الإمتيازات المرجوة من إنشاء المناطق الحرة في الجزائر

تنتشر المناطق الحرة في العديد من دول العالم لما لها من أهمية في تنشيط المبادلات التجارية وزيادة حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، وتبرز الدوافع والأهداف المراد الوصول إليها عند إنشاء المناطق الحرة من طرف الجزائر في:

1. تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات وتوفير النقد الأجنبي

إن الدول التي تعتمد على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات -مثل حالة الجزائر باعتبارها اقتصاد ريعي- تكون فيها درجة التنوع الاقتصادي ضعيفة، وبانخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، فتتقلص إمكانيات الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وبالتالي يؤدي انخفاض الأسعار أو الكميات المصدرة للبترول -مثلما حدث في الأزمة الصحية كوفيد- إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مما ينعكس سلباً على الميزانية العمومية للدولة وكذلك تقدم المشاريع التنموية، مما يدفعها إلى اتباع سياسة انكماشية، فالناتج المحلي الإجمالي يتأثر بشكل مباشر بتذبذب أسعار البترول في السوق الدولية.

و يساهم الاستثمار في المناطق الحرة في تحقيق التنوع الاقتصادي وبالتالي زيادة المداخيل والصادرات خارج قطاع المحروقات، وتوفير النقد الأجنبي، فتتقلص المخاطر الناتجة عن انخفاض عائد الصادرات نتيجة تذبذب أسعار البترول.

2. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

من بين الأهداف الرئيسية من إنشاء المناطق الحرة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات. والجزائر في السنوات الأخيرة تسعى لوضع قانون خاص بالمناطق الحرة وتوفير كل المتطلبات بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

وحددت الحكومة الجزائرية شروط الامتياز والقواعد المنظمة للمناطق الحرة في البلاد والتي تهدف إلى تنظيم إدارة المناطق الحرة بما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما ستتم إدارة المناطق الحرة من قبل مؤسسات عامة مقابل رسوم سنوية، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتمكين المشغلين الاقتصاديين من العمل بفعالية. وستكون هناك مناطق خاصة بالصناعة والاستثمار الأجنبي ومناطق أخرى خاصة بالتخزين والنشاطات التجارية والفنادق.

3. نقل وتوطين التكنولوجيا

يمكن من خلال المناطق الحرة الاستفادة من التكنولوجيا التي يجلبها المستثمر الأجنبي وتمكين العاملين من استخدامها واكتساب الخبرة الفنية والإدارية، حيث أن من مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا وتمكين العاملين من استخدامها ومواكبة تطوراتها.

4. الإدماج في سلاسل القيمة العالمية

تكمّن أهمية مناطق الحرة في تشجيع إقامة الصناعات التصديرية غير النفطية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتوفير النقد الأجنبي، فسلاسل القيمة العالمية هي توزيع الإنتاج على العديد من الدول، أين تخصص كل شركة في إنتاج جزء معين، أو مرحلة معينة من الإنتاج، ثم تقوم بتصدير ما أنتجته لدولة أخرى، تباشر هذه الأخيرة عملية الإنتاج للحصول على أجزاء وبضائع نصف مصنعة، هي بدورها تعبر الحدود، لتتشكل في النهاية سلع جاهزة في دول أخرى قابلة للتصدير وموجهة للاستهلاك.

كما تشمل سلاسل القيمة العالمية جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات لطرح منتج في السوق، من الفكرة إلى الاستخدام النهائي. تتراوح هذه الأنشطة من إنشاء التصميم إلى دعم العملاء النهائيين، من خلال الإنتاج والتسويق والخدمات اللوجستية والتوزيع. يتم تنفيذها إما من قبل شركة واحدة نفسها، أو يتم تقسيمها بين العديد من أصحاب المصلحة. (الاسكوا)

5. تعزيز التواجد في السوق الإفريقية

قامت الجزائر بالمصادقة على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بتاريخ 29 ديسمبر 2020 لتعزيز حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية (وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج)، كما يجري التحضير أيضًا لإطلاق مناطق حرة قيد الإعداد هي موانئ جن-جن ولاية جيجل، بوشبكة ولاية تبسة وولاية الطارف. وذلك في إطار مساعي الرفع من حجم المبادلات التجارية البينية لاسيما مع دول الجوار.

وكذلك تعمل الجزائر على إنشاء خمسة مناطق حرة بداية بموريتانيا، ثم دول الساحل، مالي والنيجر، بالإضافة إلى دولتي تونس وليبيا، وتوزع المناطق الحرة في ولايات الوادي، إليزي، عين قزام، برج باجي مختار، وتندوف، مع إعطاء الأولوية للبعد الاستراتيجي لولاية تندوف التي ستكون الرابط بين الشمال الجزائري وشمال أفريقيا الغربية.

ولإنجاح مشاريع هذه المناطق الحرة تم إطلاق مشاريع كبرى ذات بعد قاري، كالطريق العابر للصحراء الرابط بين ست دول إفريقية، ومشروع الطريق الرابط بين مدينة تندوف ومدينة الزويرات بموريتانيا. مما يساهم في تحقيق التكامل

الاقتصادي الإفريقي وزيادة المبادلات التجارية مع إفريقيا وتصدير فائض الإنتاج الصناعي المحلي. (بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة المتحدة)

6. إيجاد فرص العمل

إن إقامة المناطق الحرة يصطحبه زيادة الطلب على اليد العاملة، سواء في المصانع المستحدثة، أو بالنسبة للخدمات المرافقة، حيث وجود المناطق الحرة يستوجب تنشيط العديد من القطاعات خاصة قطاع النقل، إضافة إلى التقليل من السوق السوداء وتبادل السلع من خلال التهريب.

7. استخدام الموارد المحلية

يفترض في المناطق الحرة وجوب استخدام المستثمرين للموارد المحلية للدولة المضيفة، سواء يد عاملة أو مواد أولية أو نصف مصنعة، وهذا يعود بالنفع على اقتصاد الدولة المضيفة، إضافة إلى إيجاد فرص لتحقيق التكامل بين المشاريع المحلية والمشاريع القائمة في المناطق الحرة، والجزائر تزخر بالموارد سواء الطبيعية أو البشرية، وعليه يمكن لها أن تستغل ثرواتها خاصة تصدير المواد الإستخراجية بعد تصنيعها بدل تصديرها خام مما يزيد من عائدها مع فتح فرص التوظيف.

8. زيادة إيرادات الدولة والموارد المالية

يمكن زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب والرسوم المفروضة على المشاريع الأجنبية، وهذا يساعد في معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة، كما يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير الموارد المالية اللازمة لإقامة المشروعات في الدولة النامية.

خاتمة

لقد تبنى المشرع الجزائري فكرة مشروع المناطق الحرة في سنة 1993، فتعددت النصوص القانونية الخاصة به، إلا أنها لم تطبق، ليتم التخلي عنه سنة 2006، ثم وضع المشرع الجزائري قانون المناطق الحرة 22-15 في سنة 2022. وهو يعتبر المناطق الحرة فضاءات محددة ضمن الإقليم الجمركي حيث تمارس بها نشاطات صناعية و/أو تجارية و/أو تقديم خدمات.

و في 28 ماي 2024 صدر مرسوم تنفيذي رقم 24-168، يهدف إلى تنظيم استغلال المناطق الحرة في الجزائر ووضع إطار قانوني واضح لعملية منح الامتيازات وتسيير هذه المناطق بهدف تعزيز الاستثمار والتجارة. حيث وصل عدد المشاريع التي يتوقع إنجازها ثمانية مناطق حرة مدعمة بالعديد من المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية.

اختبار الفرضيات

من خلال هذا البحث تم إثبات الفرضيات الفرعية حيث تبين أن الجزائر تسعى إلى توفير مقومات إنشاء المناطق الحرة من خلال مباشرة عدة مشاريع كبرى. كما يعرف الإطار التشريعي الخاص بالمناطق الحرة فيها عدة تطورات في السنوات الأخيرة، وتشمل الامتيازات المرجوة من إنشاء مناطق حرة بالجزائر في زيادة حجم الاستثمارات خاصة في المجال الصناعي، وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

وعليه الفرضية الرئيسية صحيحة أي أن المناطق الحرة تعد أحد أوجه الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي تسعى الجزائر لإقامتها لجذب الاستثمارات الأجنبية و تحقيق التكامل بينها وبين الاستثمارات المحلية.

نتائج البحث

مما سبق خلصت هذه الدراسة إلى:

- من خلال إنشاء المناطق الحرة يمكن للجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظرا لما يجب أن تتميز به المناطق الحرة حيث:

- يخضع المستثمر لقوانين خاصة تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، مع المساواة بين المستثمرين المتواجدين داخل المنطقة الحرة سواء كانوا أجنبيا أو محليين في الحقوق والواجبات والحوافز والضمانات الممنوحة.
 - الاستفادة من الإعفاءات الجمركية والضريبية، مع البساطة والمرونة والسريعة في المعاملات الإدارية واستخدام نظام جبائي واضح ومرن.
 - الحرية في استيراد التجهيزات الموجهة لعملية الإنتاج مع التمتع بنظام الصرف والتحويل دون قيود.
 - إمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية.
 - يجب أن تتوفر بالمنطقة الحرة بنية تحتية مناسبة للإنتاج، التخزين، النقل والتصدير.
 - تزرع الجزائر بالكثير من المقومات والامتيازات التي يمكن استغلالها من أجل إنجاح هذا المشروع منها الموقع الجغرافي والثروات الطبيعية واليد العاملة.
 - يمكن للجزائر من خلال إنجاز المناطق الحرة تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتوفير النقد الأجنبي.
 - تمكن المناطق الحرة خاصة في المجال الصناعي من نقل وتوطين التكنولوجيا والإندماج في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق التنوع الإقتصادي.
 - من بين الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها التواجد في السوق الإفريقية لتصدير الفائض من الانتاج.
 - يمكن من خلال المناطق الحرة إيجاد فرص العمل، استخدام الموارد المحلية، زيادة إيرادات الدولة والموارد المالية.
- من خلال ما سبق يمكن إدراج الاقتراحات الآتية:
- إقتراحات البحث**
- حتى يمكن التطبيق الفعلي لمشروع المناطق الحرة بالجزائر بشكل فعال بما يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لابد من توفر ما يلي:
- ✓ إتمام إنجاز المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية، سواء تعلق الأمر بالطرق والموانئ والمطارات ومراكز الحدود البرية، وكذلك شبكات الماء والكهرباء والانترنت وغيرها.
 - ✓ مواصلة تطوير الجانب التشريعي وسد كل الثغرات القانونية وهذا لتسهيل التطبيق الفعلي للمناطق الحرة وكسب ثقة المستثمر الأجنبي.
 - ✓ إيجاد الآلية القانونية لضمان إستفادة الاقتصاد الجزائري من المشاريع التي ستنجز في مثل هذه المناطق.
 - ✓ الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي للبلاد، فهذا يعد عاملا هاما في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.
 - ✓ توفر بيئة اقتصادية مستقرة ذات معدلات نمو متزايدة، مع الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها وتنوع الصادرات .
 - ✓ مواصلة تطوير النظام المالي والمصرفي وفق المعايير الدولية، وكذلك التزام أسواق المال بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية.
 - ✓ تمكين الأيدي العاملة على استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة، مع ربط متطلبات سوق العمل بالبرامج الجامعية.
 - ✓ الاهتمام بالبعد البيئي في جميع المشاريع الاستثمارية التي سوف تقام في المناطق الحرة.
 - ✓ إعتناء معايير الشفافية والحكومة مما يحفز قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

الإحالات والمراجع:

الكتب

1. أميرة حسب الله محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة تركيا كوريا الجنوبية مصر، (مصر: الدار الجامعية، 2005)، ص 19.
2. حامد العربي الخضيرى، تقييم الاستثمارات، (مصر: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2000)، ص 21.
3. حسني علي خريوش وعبد المعطى رضا أرشيد، الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2022)، ص 13.
4. دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، (الأردن، دار اليازوري، 2009)، ص 17.
5. شراف عقون وغضبان مليكة، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1999-2019، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 5، العدد 3، سبتمبر 2021، ص: 189.
6. شهدان عبد اللطيف الغرابوي، الإستثمار الاجنبي المباشر، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2020)، ص 16.
7. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، (الأردن: المستقبل للنشر و التوزيع، 1997)، ص 30.
8. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية منظمتها شركاتها تداعياتها، (مصر: الدار الجامعية، 2006)، الصفحات 185 – 186.
9. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014)، الصفحات 34 – 35.
10. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2001)، ص 13.
11. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003)، ص 253.
12. علي إبراهيم الخضر، إدارة الأعمال الدولية، (سوريا: دار رسلان، 2007)، ص 52.

المقالات

13. أمال مشتي، الاطار القانوني للمناطق الحرة في التشريع الجزائري بين التكريس والإلغاء، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص ص: 561، 562.
14. بن علل بلقاسم وشعني مريم وبورداس شهرزاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2019، ص: 91.
15. بوعكة آسيا وبراهمي زرزور، دور الصيرفة الإلكترونية في تحديث الخدمات المصرفية في البنوك الجزائرية، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 2، جانفي 2025، ص: 603.
16. تقي الدين بوعكة، النظام القانوني لتأسيس البنوك الرقمية في الجزائر، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الإنسانية، المجلد 10، العدد 2، 2025، ص 605.
17. سماح سهيلية، إستراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 8، العدد 2، جوان 2023، ص: 89.
18. عبد القادر أحمد وإبراهيم فتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان: دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 3، 2019، ص: 142.
19. علي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 4.
20. لوكال أمال شهرزاد ومجاني غنية، المناطق الحرة في الجزائر على ضوء تجربة مصر و الأردن، مجلة العلوم التجارية، عدد خاص، ص: 7.
21. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن وكرم زايدى، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 41، صندوق النقد العربي، 2022، ص: 5، <https://www.amf.org.ae/ar/publications/alktybat/alastthmar-alajnby-almbashr>، تاريخ التحميل: 2025/02/12.

22. محمد مداحي وأوسرير منور، إشكالية تفعيل دور المناطق الحرة للتصدير: المنطقة الحرة بلارة نموذجاً، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 24، 2020، ص: 176.

المواقع الإلكترونية

23. الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة في 28 ماي 2024،
file:///D:/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D8%B1%20%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7/A2024036.pdf تاريخ الاطلاع: 2025/1/17.
24. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49 20 يوليو 2022، -loi15 file:///C:/Users/mouh/Downloads/loi15-22ar.pdf تاريخ الاطلاع: 2025/4/20.
25. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: الاسكوا، -https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9 تاريخ الاطلاع: 2025/3/10.
26. بعثة الجزائر الدائمة لدى الأمم المتحدة المتحدة، -https://pmnewyork.mfa.gov.dz/ar/news-and-press-releases/creation-of-free-zones-between-algeria-five-african-countries-in-2024 تاريخ الاطلاع: 2025/4/20.
27. وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، -https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/trade-agreements-and-free-trade-areas/free-trade-areas تاريخ الاطلاع: 2025/4/18.